ثانياً: عقدا البيع سيف (CIF) و فوب (FOB) .

أصبحت البيوع البحرية عند الوصول وخاصة البيع بسفينة معينة نادرة هذه الأيام والشكل الحديث هو البيوع عند القيام بفضل التطور والتقدم المستمر الحاصل في المجال التقني لصناعة النقل البحري والتطور في خطوط الملاحة البحرية وانتظامها ، ولذلك عُدت بيوع القيام سيف (CIF) و فوب (FOB) من أكثر أنواع البيوع استخداماً في التعاملات التجارية الدولية وبناءً على ذلك سنتطرق إلى هذا النوع من البيوع بشكل أكثر تفصيلاً من خلال بيان مفهوم هذين البيعين والآثار الاقتصادية المترتبة على المتعاملين بهما من خلال الآتي :

١) عقد البيع سيف (CIF) .

يُقصد بعقد البيع سيف (CIF) تسليم البضائع في ميناء الشحن ويلتزم المصدر ضمن هذا العقد بشحن ونقل البضائع والتأمين عليها ضد الأخطار البحرية التي تتعرض لها البضائع طوال الرحلة البحرية من هلاك أو تلف مقابل ثمن إجمالي يشمل قيمة البضائع وأجرة النقل وقسط التأمين ويجري هذا الاتفاق بين طرفي العقد المصدر و المستورد ، وسمي هذا العقد بالبيع سيف (CIF) اختصاراً للأحرف الأولى من الكلمات الإنكليزية cost insurance and freight التي تعني التكلفة و التأمين وأجرة النقل ، وعقد البيع سيف (CIF) هو من أكثر أنواع البيوع البحرية استعمالاً في العمليات التجارية في عصرنا الحاضر بسبب التطور التقني الذي طرأ على صناعة النقل البحري ووسائله وأخذ هذا النوع من البيوع ينتشر بسرعة بسبب ارتفاع حجم السلع والبضائع المصدرة والتي تنقل بصورة مستمرة مثل السلع السائبة (النفط الخام والحبوب) ، لذلك استخدم بشكل واسع جداً حتى أصبح يشغل حيزاً كبيراً في حجم التبادل التجاري الدولي منذ أواخر القرن العشرين وإلى الآن : (الأسير ، 2008 ، 255) ، ويعود سبب انتشار التعامل في مثل هذا النوع من العقود لما يوفره للمستورد من أعباء إبرام وتنفيذ عقدي النقل والتأمين والإجراءات المتعلقة بها ، وعلى وجه الخصوص عندما تفتقر دولة المستورد لشركات نقل وتأمين وطنية قادرة على تلبية هذا الطلب أو لعدم امتلاكها لأسطول نقل بحري متكامل ، ولذلك يؤدي هذه المهمة الطرف المصدر لكون شروط العقد سيف (CIF) تترك للمصدر حرية اختيار السفينة التي ستنقل البضائع وحرية التأمين عليها ضد الأخطار ، وذلك يسهم بشكل كبير في انتشار وتوسع عمل شركات النقل والتأمين البحري في الدول الصناعية الكبرى والدول المتقدمة المصدرة لمختلف السلع والبضائع مما يجعلها دول مصدرة لهذه الخدمات التي تمثل مورد كبير للعملة الأجنبية ، وضمن هذا العقد يسلم المصدر البضاعة إلى المستورد في ميناء الشحن بعد تسلمه مستندات البيع ، وفي المقابل يدفع المستورد للمصدر ثمن البضاعة الإجمالي يشمل أجرة النقل والتأمين وهذه العملية تتم بواسطة فتح الاعتمادات المستندية ، كما يوفر للمصدر إمكانية قبض ثمن البضاعة بمجرد تسليم البضاعة إلى الناقل في ميناء الشحن ، كما يستطيع المصدر أن يشحن

Scanned by TapScanner

البضائع قبل البيع ثم يبحث عن المستورد لإبرام العقد ومثال ذلك البضائع العائمة : (الرفيعي و كوماني ، 2012 ، 62) .

أ- الآثار والالتزامات الاقتصادية المترتبة على المصدر:

تقع على المصدر الكثير من الالتزامات والنفقات جراء إبرام وتنفيذ عقد البيع سيف (CIF) مع الطرف الآخر وهو المستورد فضلاً عن المكاسب المتحققة : (صالح ، 2006 ، 298) ، (3 ، 2013 ، Harrison) ، وكما يلي :-

- يلتزم المصدر بإبرام وتنفيذ عقدي النقل والتأمين على البضاعة وعلى وفق شروط هذا العقد ، وبما أن المصدر هو الذي يختار ويحدد السفينة التي تنقل البضاعة لذلك تحتم عليه المصلحة الوطنية أن يختار سفينة تابعة لأسطول النقل البحري الخاص بدولته ، فضلاً عن اختياره لشركات التأمين الوطنية وتلك العملية تسمح للمصدر بدفع أجور النقل وأقساط التأمين بالعملة الوطنية الخاصة به ، مما يؤدي إلى توفير العملات الأجنبية لدولة المصدر والإفادة من إيرادات شركات النقل والتأمين البحرية وهذا ينعكس على تحقيق الفوائض المالية في ميزان المدفوعات لدولة المصدر .
- يلتزم المصدر بشحن البضائع كماً ونوعاً على وفق المواصفات والشروط المذكورة في العقد مع ما يثبت شحن البضاعة (بوليصة الشحن) *.
- تظهر فائدة هذا العقد على المصدر من خلال تمكينه من الحصول على الثمن فوراً منذ تأريخ شحن البضاعة على متن السفينة ، وذلك بقيامه سحب كمبيالة على المستورد وخصمها لدى أحد البنوك وهي كمبيالة مستندية يرفق فيها المصدر وثيقة التأمين وسند الشحن وهما سندان قابلان للتداول بطريقة التظهير ، كما يرفق فيها مستندات أخرى كالفاتورة التجارية وغيرها من المستندات الممثلة للبضاعة ، ولا تسلم هذه المستندات للمستورد إلا إذا قبل الكمبيالة ودفع قيمتها في حال استحقاقها في البنك الذي يتعامل معه ، ولذلك لا يتردد البنك حينها في الوفاء بقيمة الكمبيالة .
- يلتزم المصدر بتعبئة وحزم البضاعة وشحنها وتستيفها**في السفينة ، ولذلك يكون متحملاً لنفقات هذه الخدمات فضلاً عن نفقات الفحص والقياس والوزن والعد الخاصة بالبضاعة ، وتعود إيرادات هذه العمليات إلى سلطة الميناء التابعة لدولة المصدر.

---

* تمثل (بوليصة الشحن) إيصال استلام وعقد نقل ووثيقة ملكية للبضاعة المشحونة ومن أهم المستندات المطلوبة في الاعتمادات المستندية .

** يقصد (بالتستيف) ترتيب البضائع داخل عنابر السفينة أو في مخازن الميناء بشكل يستغل المساحة الفارغة بأكملها .

Scanned by TapScanner

- تنتقل ملكية البضاعة إلى المستورد في أثناء انتهاء عمليات الشحن على متن السفينة التي حددها واختارها المصدر وبالتالي يكون المستورد متحملاً للتبعات التي تلحق البضاعة بعد هذه العمليات .
- يلتزم المصدر بالحصول على رخصة تصدير أو أي تفويض آخر لتصدير البضائع من الهيآة التجارية المخولة في دولته ويكون متحملاً لجميع نفقات هذه الإجراءات.
- يتحمل المصدر الرسوم والضرائب كافة الخاصة بالبضائع المصدرة حتى موعد شحنها على متن السفينة .
- أن يقدم المصدر للمستورد بناءً على طلبه أي مستند عن دولة المصدر أو دولة المنشأ التي قد يحتاجها المستورد لاستيراد البضائع في دولته عند وصول البضائع أو لاستعمالها للترانزيت عبر دولة أخرى .

ب – الآثار والالتزامات الاقتصادية المترتبة على المستورد:

تقع على المستورد الكثير من الآثار والالتزامات والنفقات الاقتصادية جراء إبرام وتنفيذ عقد البيع سيف (CIF) مع الطرف الآخر وهو المصدر فضلاً عن المكاسب المتحققة : (Sassoon ، 1984 ، 24-25 & Merren) ، (الوادي ، 2001 ، 96) ، وكما يلي :-

صلف الخدمات

- يكون المستورد على وفق شروط هذا العقد معفواً من أعباء إبرام وتنفيذ عقدي النقل والتأمين إذ يقعان من ضمن التزامات المصدر ولكن يقع على كاهل المستورد دفع نفقات النقل والتأمين والتفريغ كنسبة قدرها 15% تضاف إلى الثمن الإجمالي لقيمة البضاعة المستوردة ويكون الدفع بالعملة الأجنبية الخاصة بدولة المصدر أو بعملة أجنبية ثالثة مثل الدولار الأمريكي تكون مقبولة من جميع الأطراف ، وتلك العملية تؤدي إلى نزيف العملة الأجنبية لدولة المستورد كون تلك الدولة تبقى متلقياً كبيراً لخدمات النقل والتأمين الخارجية مما ينعكس سلبياً على احتياطياتها من العملة الأجنبية وبالتالي ينعكس ذلك بشكل سلبي على ميزان مدفوعاتها ومن ثم على بقية الأنشطة الاقتصادية .
- تنتقل ملكية البضائع للمستورد في ميناء الشحن لحظة شحنها على متن السفينة المحددة من قبل المصدر ، ويكون المستورد متحملاً للمصاريف والنفقات كافة التي قد تنشأ بالترانزيت حتى وصولها لميناء التسليم فضلاً عن نفقات التفريغ والتحميل و رسوم الرصيف ما لم تكن هذه النفقات ضمن الأجور المدفوعة لشركة النقل .
- يتحمل المستورد الرسوم الكمركية كافة وغيرها من الضرائب الخاصة بالاستيراد.
- يتحمل المستورد نفقات الحصول على رخص الاستيراد أو ما يحتاجه لاستيراد البضائع في ميناء الوصول .

Scanned by TapScanner

ج - مزايا وعيوب عقد البيع سيف (CIF) .

لكل عقد بيع تجاري مزايا وعيوب نتيجة لاختلاف المصالح بين أطراف العقد ونتيجة لقصور المتعاقدين عن الإلمام بكل المشكلات أو العيوب التي قد تظهر في المستقبل والتي تنشأ نتيجة لظهور علاقات ومتطلبات جديدة في الحياة التجارية ، ومن هذه المزايا والعيوب ما يلي :-

- **المزايا والعيوب من جانب المصدر.**

من مزايا عقد البيع سيف (CIF) هو أنه يضمن لدولة المصدر امتلاك شركات تأمين وطنية وأسطول نقل بحري وطني متكامل قادر على نقل تجارتها الخارجية دون التعرض لمخاطر الظروف السياسية وما ينشأ عنها من اضطرابات اقتصادية وبالتالي تؤمن هذه الدول احتياجاتها من المستلزمات الاستهلاكية والإنتاجية بما يوفر لها الاستقرار الاقتصادي وقدرة صناعاتها في الاستمرارية دون توقف نتيجة الظروف الدولية ، ويضمن هذا العقد عدم تأثر الأسطول الوطني لظروف الاحتكار الدولية التي يمارسها ملاك شركات الملاحة الدولية لتحقيق مصالحهم المادية ، وبالتالي يسهم وجود شركات التأمين الوطنية وأسطول النقل البحري الوطني في تحقيق عائد مباشر أو غير مباشر يحسن من ميزان المدفوعات نتيجة توفير العملات الأجنبية إذ تسجل هذه العمليات في الحساب الجاري كخدمات مصدرة ضمن حساب الخدمات غير المنظورة الجانب الدائن ، فضلاً عن ذلك لما تحققه تلك الأساطيل من توفير فرص عمل للمواطنين وبالتالي رفع المستوى المعيشي نتيجة تقليل البطالة وتحسن الدخول : (مركز الدراسات والبحوث في غرفة الشرقية ، 2009 ، 2) .

أما عيوب عقد البيع سيف (CIF) فتنحصر في العيب الأكبر المتمثل في خطر ارتفاع أسعار أقساط التأمين أو ارتفاع أسعار خدمات النقل البحري ما بين فترة انعقاد البيع وقيامه بإبرام عقدي النقل والتأمين ، وعند حصول ارتفاع في الأسعار فأن المصدر لا يكون له الحق إلا في الثمن المحدد في عقد البيع وذلك يؤدي إلى تحمل المصدر تكاليف إضافية : (إبراهيم ، 1997 ، 90) .

- **المزايا والعيوب من جانب المستورد .**

من مزايا هذا العقد هو أن المستورد يستفيد في البيع سيف (CIF) من تغير أسعار البضائع خلال مدة التعاقد وتأريخ التسليم وبالتالي يستطيع المضاربة والاستفادة من فارق الأسعار.

أما عيوب هذا العقد تتمثل في إعفاء الطرف المستورد من عملية إبرام وتنفيذ عقد النقل والتأمين وذلك يجعل دولة المستورد تتلقى هذه الخدمات من الخارج نتيجة تأجير خدمات أساطيل النقل وشركات التأمين الأجنبية وبالتالي ترتفع قيمة المدفوعات الخارجية بالعملة الأجنبية لقاء هذه الخدمات وبالتالي تسجل في الحساب الجاري ضمن حساب الخدمات غير المنظورة في الجانب المدين ، وذلك بدوره يولد عجزاً مستمراً في حساب الخدمات كون المدفوعات الخارجية تميل دائماً للارتفاع مما ينعكس سلبياً على

Scanned by TapScanner

ميزان مدفوعات هذه الدولة بشكل خاص وعلى بقية الأنشطة الاقتصادية بشكل عام : (6 ، 1984 ، Sassoon & Merren) .

Scanned by TapScanner